

الفصل الخامس

السياسات المالية والتوازن المرغوب للدخل

تمهيد:

ناقشنا في الفصول السابقة الطريقة التي يتم بها تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات، وكذلك في اقتصاد مفتوح يتكون من أربع قطاعات، وخلال تلك الدراسة تم مناقشة شرطي توازن الدخل القومي وهما:

- شرط الإنفاق الكلي = الدخل أو (الطلب الكلي = العرض الكلي)
- وشرط الحقن = التسرب

وعرفنا كذلك أن هذين الشرطين يمثلان طريقتين (أو أسلوبين) لتحديد المستوى التوازني للدخل.

ولكن السؤال هو: إلى أي مدى يكون توازن الدخل الفعلي مرغوباً في المجتمع؟

إن الهدف التعليمي لهذا الفصل هو تحديد ما إذا كان توازن الدخل الفعلي هو ذلك المستوى من الدخل الذي يكون مرغوباً ومقبولاً في المجتمع، بمعنى أنه ذلك الدخل الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، وأنه لا توجد اختلالات اقتصادية كلية مقترنة بذلك المستوى من الدخل التوازني الفعلي، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يهدف إلى تحليل دور وأثر السياسات المالية وأثرها في توازن الدخل، وبالتالي تغيير توازن الدخل في الاتجاه المرغوب والمحقق للاستقرار الاقتصادي.

وبصورة محددة، فإن هذا الفصل يهتم بتمكين الطالب من استيعاب القضايا والموضوعات التالية:

أولاً: مفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي

ثانياً: دور السياسات المالية في التأثير في التوازن المرغوب للدخل ومنها:

- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية

- دور السياسات المالية في معالجة الفجوة التضخمية.

أولاً: طبيعة ومفهوم التوازن المرغوب للدخل القومي

عرفنا سابقاً أن الدخل التوازني الفعلي الذي يتم تحديده في فترة زمنية معينة (سنة) ليس هو بالضرورة الدخل الكامن الذي يتحقق في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

أي أن الدخل التوازني الفعلي قد يتحقق في ظل وجود موارد عاطلة أو بطالة في بعض عناصر الإنتاج أو كليهما.

وبمعنى آخر، قد يتحقق توازن للدخل في ظل وجود اختلالات كلية يعاني منها الاقتصاد متمثلة في وجود بطالة أو تضخم أو كليهما معا.

1. العلاقة بين الدخل الفعلي والدخل الكامن:

إن ما يقصد بتوازن الدخل المرغوب هو ذلك المستوى من الدخل الفعلي الذي يتحقق عند التشغيل الكامل للموارد، وعندئذ يسمى هذا الدخل بالدخل الكامن أو ناتج التوظيف الكامل للموارد، ومن ناحية أخرى، فإن حالة تحقيق دخل أو ناتج التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية هي حالة واحدة قد تتحقق في الأجل الطويل، من بين حالات أخرى ينحرف فيها الناتج (الدخل) الفعلي عن الناتج (الدخل الكامن)، وعندما يعاني الاقتصاد من هذا الانحراف، فإنه بذلك يعاني من اختلالات اقتصادية كلية.

وبصورة محددة، يمكن القول إن هناك حالتين يحدث فيهما هذا الانحراف، وهما:

أ- حالة توازن الدخل عند مستوى أقل من مستوى الدخل الكامن:

وهذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة الركودية، إذ يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج (الدخل) الكامن، في هذه الحالة يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، مما يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج، ثم حدوث مشكلة البطالة أو تفاقمها.

ب- حالة توازن الدخل الفعلي عند مستوى أكبر من مستوى الدخل الكامن

في هذه الحالة يعاني الاقتصاد من ما يسمى بالفجوة التضخمية التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن، ويحدث كنتيجة لذلك تصاعد الأسعار، وزيادة معدل التضخم مما يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مثال:

دعنا نوضح العلاقة بين الدخل التوازني الفعلي وبين مستوى الدخل الكامن، بعرض بعض الأرقام الافتراضية الآتية:

نفترض أن مستوى الدخل التوازني المحقق فعليا خلال ثلاث فترات زمنية هو على النحو التالي:

الفترة الأولى: الدخل الفعلي = 4000 مليون دولار

الفترة الثانية: الدخل الفعلي = 5000 مليون دولار

الفترة الثالثة: الدخل الفعلي = 7000 مليون دولار

لنفترض الآن أن الدخل (الناتج) الكامن، الذي يحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج هو 5000 مليون دولار، والآن، ماذا نستنتج من هذه الأرقام؟

نلاحظ أن الاقتصاد يعاني من فجوة ركوديه في الفترة الأولى حيث الدخل الفعلي هو أقل من الدخل الكامن.

أو 4000 أقل من 5000

حيث حجم الفجوة الركودية = 1000 مليون

ونلاحظ ذلك، أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة حيث الدخل الفعلي أكبر من الدخل الكامن.

أو 7000 أكبر من 5000

حيث حجم الفجوة التضخمية = 2000 مليون دولار

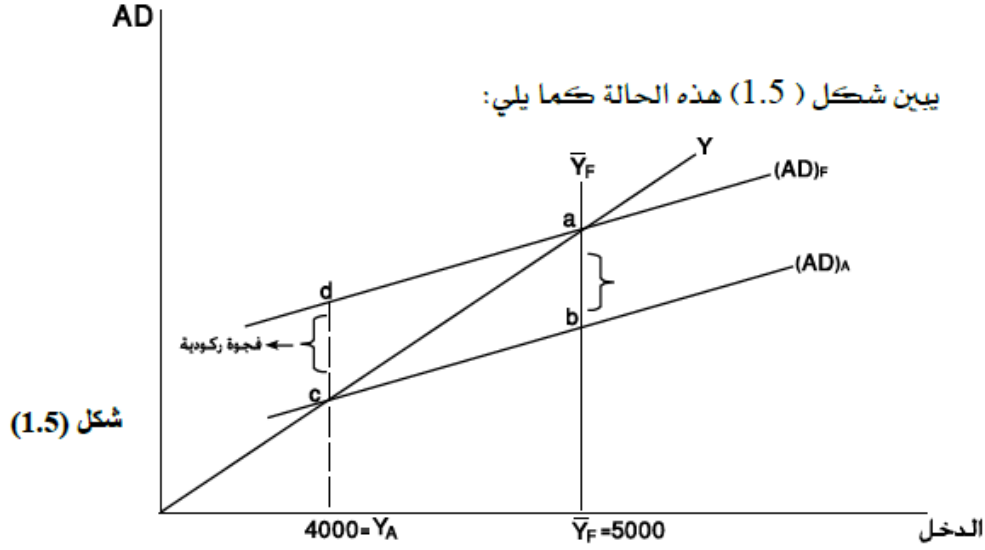
وأخيرا نلاحظ أن هناك حالة واحدة للدخل الفعلي يكون مساويا للدخل الكامن وهي الحالة التي أنجزها المجتمع في الفترة الثانية، حيث لا توجد فجوة تضخمية أو ركوديه في هذه الحالة بل تعكس هذه الحالة وجود الاستقرار الاقتصادي.

الخلاصة:

يعاني الاقتصاد من اختلالات اقتصادية كلية عندما يواجه الفجوة الركودية والفجوة التضخمية بينما يتمتع المجتمع بالاستقرار الاقتصادي عندما يكون قادرا على تخفيض توازن الدخل القومي عند المستوى المرغوب والمقبول وهو دخل التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية

2. التوضيح البياني للاختلالات الكلية:

(أ) حالة الفجوة الركودية:



توازن الدخل الفعلي (Y_A) يتم عند تقاطع الطلب الكلي الفعلي (AD_A) مع خط الدخل (Y) وذلك عند النقطة (C) حيث $4000 = (Y_A)$

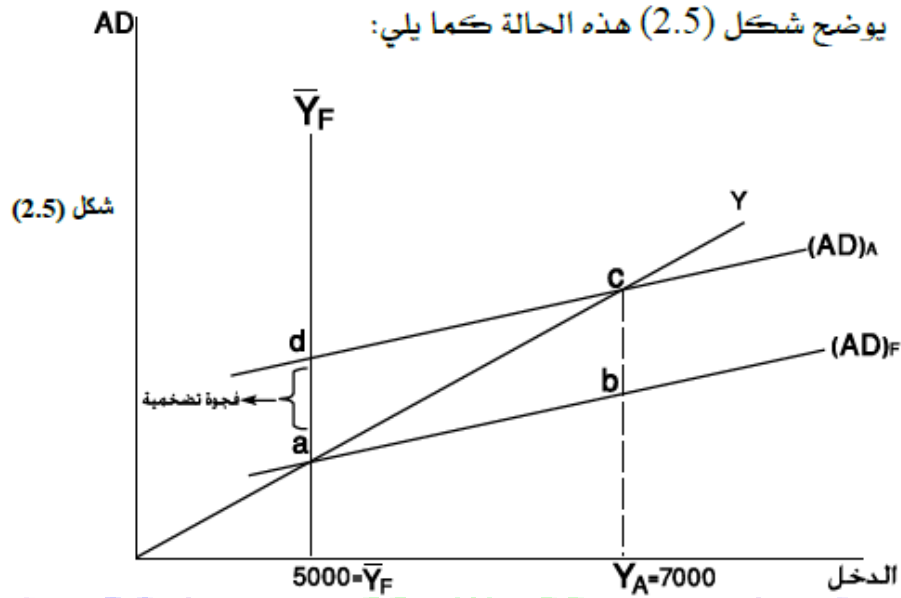
يلاحظ أن دخل التوظيف التشغيل الكامل العناصر الإنتاج (الدخل الكامن) يتحقق عند الخط الرأسي ($Y_F Y_F$) وهو المستوى الذي ينبغي أن يكون مقترنا مع منحنى الطلب الكلي (AD_F) عند النقطة (a)، ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلية (AD_A) هو أقل من منحنى الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم لبلوغ مستوى الدخل الكامن $Y_F = 5000$.

أي أن هناك فجوة ركودية مقدارها 1000 مليون دولار وتساوي المسافة الرأسية (ab) أو المسافة الرأسية (cd)، وبمعنى آخر فإنه إذا أراد المجتمع بلوغ مستوى الدخل الكامن (Y_F) فإن على هذا المجتمع أن يغير نقطة توازن الدخل الفعلي (Y_A) من النقطة (C) إلى النقطة (a).

أي أن عليه أن يزيد الطلب الكلي الفعلي حتى يصل إلى مستوى المطلب الكلي (AD_F) اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن عند النقطة (a)، وببساطة فإن هذا يتطلب أن تنتقل دالة الطلب الكلي من المستوى (AD_A) إلى أعلى، أي إلى منحنى الطلب الكلي (AD_F).

ولزيادة الطلب الكلي الفعلي للقضاء على الفجوة الركودية والوصول إلى مستوى توازن الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية توسعية، أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما وكذلك زيادة عرض النقود.

(ب) حالة الفجوة التضخمية:



يمثل الخط الرأسي ($Y_F Y_F$) مستوى الدخل (الناتج) الكامن عند التشغيل الكامل لعناصر وموارد الإنتاج، حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي المرغوب (AD_F) مع خط الدخل عند النقطة (a)، وتمثل النقطة (a) نقطة توازن الدخل المرغوب، ولكن نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي المحقق (AD_A) يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة (c) حيث يحدث عندها توازن الدخل الفعلي $Y_A = 7000$. أي أننا نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي الفعلي (AD_A) أكبر من منحنى الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم لتحقيق مستوى الدخل الكامن (Y_F)، ولذلك فقد تحقق توازن فعلي للدخل (Y_A) هو أكبر من التوازن المرغوب للدخل (Y_F).

أي أن الاقتصاد يواجه فجوة تضخمية مقدارها المسافة الرأسية (ad) أو المسافة الرأسية (cb) مقدارها (2000) مليون دولار في مثالنا هذا، فإذا أراد المجتمع القضاء على الفجوة التضخمية والعودة إلى مستوى دخل التشغيل الكامل عند النقطة (a) على الخط الرأسي ($Y_F Y_F$)، فإن على هذا المجتمع أن يغير من نقطة توازن الدخل الفعلي عند النقطة (c) والانتقال إلى نقطة توازن الدخل المرغوب عند النقطة (a).

أي أن دالة الطلب الكلي الفعلي (AD_A) في شكل (2-5) ينبغي أن تنتقل إلى أسفل حتى تصل إلى مستوى الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن (Y_F) عند النقطة (a)، أي أن منحنى الطلب الكلي ينبغي أن ينتقل إلى أسفل حتى يبلغ المستوى (AD_F) بدلا عن المستوى (AD_A)

ولتخفيض الطلب الكلي الفعلي من أجل تحقيق الدخل الكامن، فإن هذا يتطلب تطبيق سياسات مالية انكماشية وسياسات نقدية انكماشية، أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما أو تخفيض عرض النقود.

ثانيا: دور السياسات المالية في القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي

عرفنا أن كل توازن للدخل الفعلي قد لا يكون هو التوازن المرغوب والمقبول، وذلك عندما يكون هذا التوازن أقل من التوازن المرغوب للدخل أو أكبر منه، أي عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن أو أكبر، حيث يقترن هذا الوضع باختلالات كلية متمثلة في الفجوة الركودية أو الفجوة التضخمية/ وفي هاتين الحالتين ينبغي على المجتمع أن يغير من هذه الأوضاع التوازنية غير المرغوبة بهدف الوصول إلى مستوى التوازن المرغوب للدخل القومي الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد، وبصورة محددة، فإن الدوافع الأساسية لتغيير توازن الدخل هي:

- القضاء على الفجوة الركودية.
- القضاء على الفجوة التضخمية.
- إحداث تغيير مستمر في توازن الدخل من أجل ضمان نمو اقتصادي قابل للاستمرار ويؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

1. طبيعة السياسات المالية

تُعرف السياسات المالية: هي مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع.

إن التعريف السابق يشير إلى عدد من السمات والخصائص المتعلقة بدور وطبيعة السياسات المالية وأهمها ما يلي:

(1) للسياسات المالية أهداف اقتصادية واجتماعية منها:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم.
- تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومرغوب عند التشغيل الكامل والكفؤ لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع.

- تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

(2) ان الهدف الوسيط للسياسات المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي).

وبمعنى آخر، إدارة الطلب الكلي الفعلي والسيطرة على تقلباته وبما يمكن من تحقيق المستوى المرغوب للطلب الكلي (AD_F) اللازم لتحقيق دخل التشغيل الكامل الموارد المجتمع، وقد عرفنا سابقا أن تقلبات الطلب الكلي الفعلي هي التي تسبب انحراف الدخل الفعلي (التوازني) عن مستوى الدخل الكامن والمرغوب في المجتمع، فعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أقل من الدخل المرغوب، وهذه هي الفجوة الركودية. وعندما يكون الطلب الكلي الفعلي أكبر من الطلب الكلي المرغوب، يتحقق توازن للدخل الفعلي أكبر من الدخل المرغوب وهذه هي الفجوة التضخمية، أي أن قصور الطلب الكلي الفعلي سبب وجود البطالة، وعندما يكون هنالك فائض في الطلب الكلي الفعلي، فإن هذا يسبب التضخم.

ولذلك فإن الهدف الوسيط للسياسات المالية هو تحفيز الطلب الكلي في حالة قصوره وتحجيمه في حالة الفائض، وبما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(3) إن أدوات السياسة المالية تشمل عنصرين أساسيين هما: الإنفاق الحكومي والضرائب:

- الإنفاق الحكومي (G_0): يشمل مشتريات الحكومة للسلع والخدمات الاستهلاكية والإنفاق على السلع الاستثمارية وإنشاء البنى التحتية والفوقية للاقتصاد القومي، إضافة إلى التحويلات والإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد ضمن سياسة إعادة توزيع الدخل.

- أما الضرائب وهي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة، فإنها تشمل أنواعا منها:

- الضرائب على الدخل الشخصية.
- الضرائب على المرتبات والأجور والمكافآت.
- ضرائب المبيعات.

- ضرائب على دخول الشركات وأرباحها.
- ضرائب التجارة الخارجية.

(4) إن أدوات السياسة المالية التي ذكرناها سابقا، هي في الواقع تمثل أدوات الموازنة العامة للدولة، ولذا فإن الموازنة العامة للدولة تعتبر الأداة الأساسية والرئيسية بيد الحكومة للتأثير في حركة واتجاه الاقتصاد القومي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكننا التعرف على اتجاه السياسات المالية من خلال فحص حالة الموازنة العامة للدولة:

- فعندما يكون هنالك عجز في الموازنة العامة، أي أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات العامة (الضريبة مثلا) أو ($G_0 > T_0$)، فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه توسعي، وهي الحالة التي يكون هدف الحكومة هو تحفيز الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة الركودية.
- أما عندما تكون الموازنة العامة في حالة فائض، أي أن الإنفاق الحكومي أقل من الإيرادات العامة أو ($G_0 < T_0$)، فإننا نستنتج أن اتجاه السياسات المالية هو اتجاه انكماش، أي أن الحكومة تهدف إلى تحجيم الطلب الكلي الفعلي لمعالجة الفجوة التضخمية.
- وهناك حالة توازن الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق الحكومي يساوي الإيرادات الحكومية أو ($T_0 = G_0$) على أن هدف تحقيق توازن الموازنة قد لا يكون هو الهدف المرغوب، لأن هذه الحالة تشير إلى أن دور الموازنة العامة هو دور حيادي ليس له علاقة بإدارة الطلب الكلي والتأثير في تقلباته، وهو ما يعني حياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أن كثيرا من الاقتصاديين (المدرسة الكينزية وأنصارهم) يفضل حالة عدم توازن الموازنة، وينطلقون في هذا الرأي من مبررات منها:
- أن اتجاهات الإنفاق الحكومي واتجاهات السياسات الضريبية ينبغي أن تتحدد وفقا لمتطلبات إدارة الطلب الكلي والسيطرة على تقلبات الإنفاق الكلي، وليس من مجرد الرغبة في تحقيق توازن الموازنة العامة للدولة.
- (5) إن كفاءة السياسات المالية وفعاليتها في التأثير في تقلبات الطلب الكلي تعتمد على عدد من العوامل أهمها:

- الاختيار المناسب للوقت الذي تجري فيه التغيرات في السياسات المالية.
- الدراسة الدقيقة للأثار الجانبية للتغيرات في السياسات المالية، التي قد تولد آثار ثانوية في الأسواق ومنها أسواق التمويل والإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، إضافة إلى حجم العبء والتكاليف الاجتماعية على الأفراد الناجمة عن تغيير نظم وسياسات الضرائب أو تحويل الإنفاق الحكومي من تخصيص معين إلى تخصيص آخر يسبب أثارا ضارة بالفقراء.

2. دور السياسات المالية في معالجة الفجوة الركودية (تطبيق)

تفترض الان أن حجم الفجوة الركودية في الدخل = 1000 مليون دولار (مثالنا السابق)، والمطلوب هو زيادة الدخل الفعلي بهذا المقدار من أجل الوصول إلى حجم الدخل الكامن، وهو دخل التوظيف الكامل التي افترضناه سابقا أنه = 5000 مليون دولار. أي أن المطلوب هو أن يتغير الدخل التوازني الفعلي بمقدار 1000 مليون دولار.

عرفنا سابقا أن السياسات المالية الملائمة لزيادة الدخل وغلق الفجوة الركودية هو:

- إما زيادة الإنفاق الحكومي.
- أو تخفيض الضرائب.
- أو كليهما.

ولكن السؤال المهم هو: ما حجم الزيادة في الإنفاق الحكومية؟ أو ما حجم التخفيض في الضرائب اللازمين لزيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ؟ ثم ما شروط نجاح السياسات المالية التوسعية في تحقيق هدف غلق الفجوة الركودية؟

الحل:

أ) زيادة الإنفاق الحكومية

أن فكرة المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التغير في السياسات المالية. وأن معادلة مضاعف الإنفاق الحكومي التي حصلنا عليها سابقا هي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G_0} = \frac{1}{1 - a_1}$$

$$\Delta y = \left(\frac{1}{1 - a_1} \right) \Delta G_0 \quad \text{أو}$$

وبافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك $(a_1) = 0.8$ وأن $\Delta Y = +1000$

وبالتعويض في معادلة المضاعف إذن هي:

$$1000 = \left(\frac{1}{1 - 0.8} \right) \Delta G_0$$

$$1000 = \left(\frac{1}{0.2} \right) \Delta G_0$$

$$1000 = 5 \Delta G_0$$

$$\Delta G_0 = \frac{1000}{5} = 200$$

أي أن حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي ينبغي أن يكون 200 مليون دولار، وهذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بهذا المقدار، وعن طريق وسيلة المضاعف سيزيد الدخل إلى خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي. أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\frac{1}{1 - 0.8} = 5$$

إذن لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون شريطة أن يكون $a_1 = 0.8$.

أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 200 مليون على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية كالطرق والجسور والمباني مثلاً سيؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وتشغيل عاطلين، سيؤدي إلى زيادة الدخل، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم زيادة الدخل التوازني.

(ب) تخفيض الضرائب:

بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي، قد يفضل صانعو القرار زيادة الطلب الكلي من خلال تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، على اعتبار أن الأفراد هم أقدر على التحديد الأفضل للسلع التي ينبغي أن يزيد إنتاجها لذلك يقع الاختيار على سياسة تخفيض الضرائب، حيث يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد ثم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال دالة الاستهلاك بمقدار يساوي $(a_1 \Delta T_0)$.

إن زيادة الاستهلاك بهذا المقدار ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بالمقدار نفسه ثم سيؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار متضاعف، أن آلية المضاعف تساعدنا في تحديد حجم التخفيض اللازم في الضرائب، وضروري لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون ومن ثم إغلاق الفجوة الركودية. معادلة مضاعف الضرائب التي سبق أن تحصلنا عليها هي:

$$\begin{aligned} \frac{\Delta Y}{\Delta T_0} &= \frac{-a_1}{1 - a_1} \\ \Delta Y &= \left(\frac{-a_1}{1 - a_1} \right) \Delta T_0 \\ +1000 &= \frac{-0.8}{0.2} \Delta T_0 \\ +1000 &= -0.4 \Delta T_0 \\ \Delta T_0 &= \frac{-1000}{4} = -250 \end{aligned}$$

أي أنه لزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون دولار يتطلب خفض الضرائب بمقدار 250 مليون دولار.

نلاحظ أن خفض الضرائب بمقدار 250 مليون دولار يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح بنفس المقدار، ثم زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل التوازني بمقدار متضاعف = 1000 مليون دولار.

ت) شروط نجاح السياسات المالية التوسعية لمكافحة الفجوة الركودية (توازن الموازنة أو عجز الموازنة):

حالة زيادة الإنفاق الحكومي:

يشترط لنجاح الإنفاق الحكومي:

(1) أن تكون هناك طاقة فائضة أو موارد عاطلة، وهي الحالة التي تعكس الفجوة الركودية، حيث يؤدي وجود موارد عاطلة إلى إمكانية زيادة العرض الكلي (الناتج / الدخل) من خلال تحفيز الطلب الكلي، وبمعنى آخر، أنه لا توجد قيود على العرض الكلي تمنع الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.

(2) أن لا يتم تمويل زيادة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب بنفس المقدار لأن زيادة الضرائب يلغي جزئياً أو كلياً أثر زيادة الإنفاق الحكومي على تحفيز الطلب الكلي.

أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وتؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا يلغي الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على زيادة الدخل، أي ينبغي أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص:

- أي أن فعالية زيادة الإنفاق الحكومي يتم من خلال خلق عجز الموازنة العامة، وليس من خلال توازن الموازنة. وبمعنى آخر، فإنه لكي تنجح سياسة زيادة الإنفاق الحكومي في تحقيق الأثر التوسعي في الطلب الكلي، ثم زيادة الدخل، فلا بد من إيجاد عجز في الموازنة العامة يقوم على حجم أقل من الضرائب، وتلك هي حالة الموازنة العامة المرغوبة التي تضمن أن لا يكون الإنفاق الحكومي بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص، لأنه كما عرفنا أن زيادة الضرائب تؤدي إلى خفض الاستهلاك الخاص وخفض ميل رجال الأعمال نحو الاستثمار.

- ولتوضيح الآثار الناجمة عن معالجة الفجوة الركودية من خلال سياسة الموازنة المتوازنة.

نتذكر أن معادلة مضاعف الموازنة المتوازنة هي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a_1} \Delta G_0 - \frac{a_1}{1 - a_1} \Delta T_0$$

وحيث أن $\Delta T_0 = \Delta G_0$ (سياسة الميزانية المتوازنة)، فإن:

$$\Delta Y = \frac{1 - a_1}{1 - a_1} \Delta G_0$$

$$1000 = \frac{0.2}{0.2} \Delta G0$$

$$\Delta G0 = \frac{1000}{1} = 1000$$

أي أنه في هذه الحالة يتطلب أن يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار أكبر من السابق (1000 مليون) من أجل زيادة الدخل بمقدار 1000 مليون، لأن المضاعف = 1
ولأن $\Delta Y = \Delta G0 = \Delta T0$.

أي أن سياسة الميزانية المتوازنة تؤدي إلى تحمل الحكومة عبئاً أكبر من أجل زيادة الدخل، بينما في حالة عجز الموازنة كان الإنفاق الحكومي المطلوب هو 200 مليون دولار فقط، والسبب في زيادة العبء هو أن الإنفاق الحكومي أصبح بديلاً عن الإنفاق الاستهلاكي في مكافحة الفجوة الركودية بسبب زيادة الضرائب على القطاع العائلي، ولكن من أين يتم تمويل الإنفاق الحكومي الزائد؟ هذا يتم من خلال:

- الاقتراض من الأفراد أو المصارف من خلال إصدار السندات الحكومية.
- أو إصدار صكوك استثمار حكومية يشارك فيها الأفراد، والشركات الخاصة، والمصارف الاستثمارية.

حالة تخفيض الضرائب:

يشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي حتى لا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى إلغاء الأثر التوسعي لانخفاض الضرائب. ومرة أخرى، فإن الحفاظ على عجز الموازنة هو الاتجاه المرغوب لنجاح سياسة تخفيض الضرائب.

ولتوضيح ذلك بمثال ماذا يحدث لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار 250 مليون الذي يساوي حجم التخفيض في الضرائب.

لاحظ أن $\Delta G0 = \Delta T0$ ، وهذه هي حالة الميزانية المتوازنة.

والآن نرى ما النتائج من خلال إجراء التعويض في معادلة مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$\Delta Y = \frac{1 - a1}{1 - a1} \Delta T0$$

$$+1000 = 1 \Delta T0$$

$$\Delta T0 = \frac{1000}{1} = 1000$$

ومرة أخرى، فإنه لو تم تخفيض الإنفاق الحكومي للحفاظ على توازن الميزانية فإن القضاء على الفجوة الركودية وزيادة الدخل بمقدار 1000 مليون يتطلب تخفيضاً أكبر في الضرائب يصل إلى 1000 مليون مقارنة بمبلغ 250 مليون في الحالة السابقة عند افتراض عدم تخفيض الإنفاق الحكومي. وهذا يظهر أن